الأنباء
الثلاثاء 28 ابريل 2015

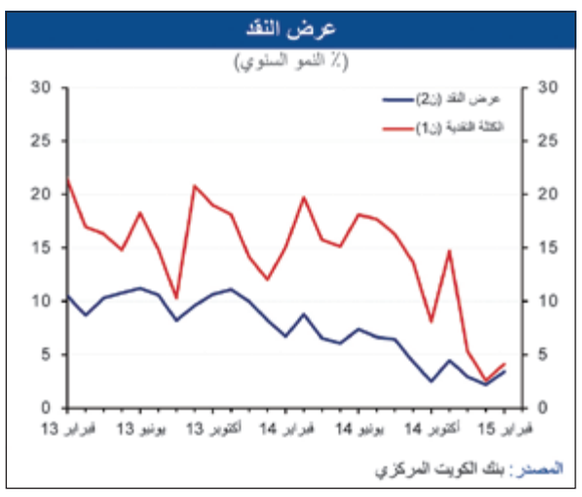

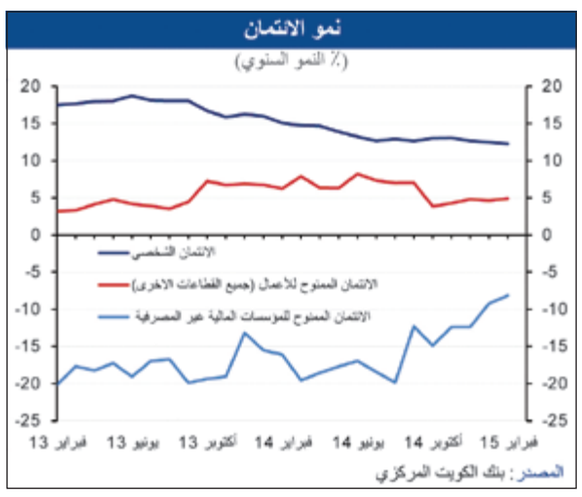

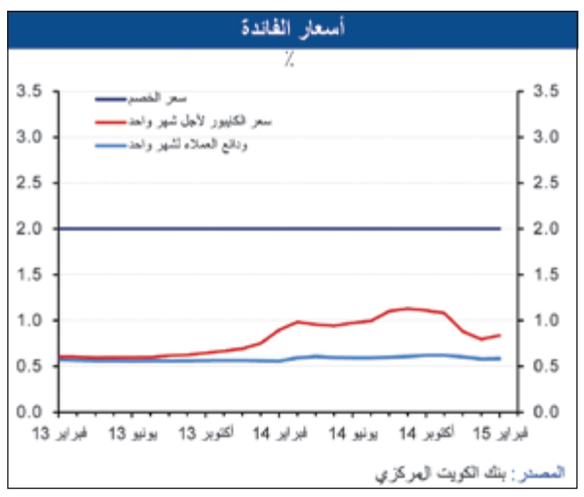

«الوطني»: نمو الائتمان تحسن في فبراير مسجلاً ارتفاعاً بـ 96 مليون دينار

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني ان نمو الائتمان شهد تحسنا خلال فبراير ولكنه ظل معتدلا نسبيا، مسجلا ارتفاعا طفيفا بواقع 96 مليون دينار خلال الشهر او ما يعادل 6,4٪ على أساس سنوي.

وذكر التقرير ان النمو في القروض الشخصية شهد بعض التراجع عن مستواه المعتاد، بينما استمر الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال في تحقيق نمو مستقر، في الوقت نفسه، ارتفع عرض النقد تماشيا مع انتعاش ودائع القطاع الخاص، واستقرت أسعار الفائدة على الودائع، بينما استعادت أسعار فائدة الإنتربنك قوتها خلال الشهر.

وبيّن ان نشاط القروض الشخصية تراجع بشكل طفيف لكنه حافظ على نموها القوي عند 12,3٪ على أساس سنوي، وبلغت الزيادة الشهرية 29 مليون دينار، أي أقل من متوسطها للاثني عشر شهرا الماضية والبالغ 90 مليون دينار، وفيما يخص القروض المقسطة، التي تعتبر المصدر الأهم لنمو القروض الشخصية، فقد سجل نموا أقل قليلا من مستواها المعتاد عند 14,9٪ على أساس سنوي.

وقال ان الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية شهد استقرارا خلال فبراير، الأمر الذي يعكس تباطؤ وتيرة تراجع الائتمان في هذا القطاع، إذ تراجع الائتمان لهذا القطاع الى 8,1٪ على أساس سنوي.

وشهدت المؤسسات المالية غير المصرفية تراجعا مستمرا في نمو الائتمان منذ الأزمة المالية لتتقلص حصتها من إجمالي الائتمان المصرفي إلى 4,5٪ حاليا من 12,6٪ خلال العام 2008.وأوضح التقرير ان الائتمان في بقية القطاعات ارتفع بواقع 68 مليون دينار، وتسارع معدل نموه إلى 4,9٪ على أساس سنوي، وجاء معظم الزيادة من الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية الذي ارتفع بواقع 18 مليون دينار والذي كان قد شهد تراجعا كبيرا خلال يناير، وارتفع أيضا الائتمان الممنوح لقطاع التجارة بواقع 15 مليون دينار، كما ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات الأخرى بواقع 21 مليون دينار.

لافتا الى ان الائتمان الممنوح لقطاع العقار شهد تراجعا ملحوظا بواقع 15 مليون دينار، وشهد الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال، باستثناء الممنوح لشراء الأوراق المالية، ثباتا في النمو عند 5,8٪ على أساس سنوي، إلا أن وتيرة نموه قد تراجعت عن الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2014.

وأشار إلى ان عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ارتفع ليصل إلى 3,4٪ على أساس سنوي نتيجة ارتفاع نمو ودائع القطاع الخاص بشكل كبير خلال شهر فبراير بواقع 506 ملايين دينار، وسجلت الودائع تحت الطلب وحدها نموا بواقع 206 ملايين دينار، بينما جاءت بقية الزيادة في الودائع لأجل بالدينار الكويتي والتي ارتفعت بواقع 102 مليون دينار والودائع بالعملة الأجنبية التي ارتفعت بواقع 164 مليون دينار.

وتسارع نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) ليصل إلى 4,1٪ على أساس سنوي.

وأشار إلى ان أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار استقرت خلال فبراير، وارتفعت أسعار فائدة الإنتربنك، فقد ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل 3 أشهر و6 أشهر و12 شهرا بواقع نقطة أساس لتصل إلى 0,77٪ و0,96٪ و1,19٪ على التوالي.

أما أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر واحد فقد بقيت ثابتة عند 0,58٪.

وارتفعت أسعار فائدة الإنتربنك خلال فبراير بواقع 5 نقاط أساس عن الشهر السابق لتصل إلى 0,84٪ عقب 5 أشهر متتالية من التراجع.

البيانات النقدية ـ فبراير 2015

	المستوى	التغير عن الشهر الأسبق		التغير عن الأشهر الثلاثة السابقة		التغير عن الأشهر الـ 12 السابقة	
	مليون دينار	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪
موجودات البنوك المحلية	55,772	120	0,2	674	1,2	3,938	7,6
المطالب على الحكومة	1,565	1	0,1	3	0,2	8	0,5
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	30,864	96	0,3	266	0,9	1,863	6,4
الموجودات الأجنبية	11,985	300	2,6	544	4,8	1,486	14,2
عرض النقد (ن2)	33,925	565	1,7	155	0,5	1,113	3,4
ودائع القطاع الخاص	32,443	506	1,6	120	0,4	1,147	3,7
ودائع تحت الطلب	7,958	206	2,7	435ـ	5,2ـ	407	5,4
ودائع الادخار	4,855	35	0,7	9ـ	0,2ـ	158	3,4
ودائع لأجل وشهادات الإيداع	16,479	102	0,6	374	2,3	664	4,2
ودائع بالعملات الأجنبية	3,151	164	5,5	189	6,4	82ـ	2,5ـ

6 تراخيص لشركات رئيسية مقفلة وفروع شركات عامة ومقفلة

«التجارة» تصدر 220 رخصة لشركات الأشخاص خلال فبراير

عاطف رمضان

بلغ إجمالي التراخيص التجارية التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة خلال شهر فبراير 2015 في قطاع الشركات المساهمة 6 تراخيص لشركات رئيسية مقفلة وأفرع شركات عامة ومقفلة.

وحسب رصد لـ «الأنباء» لإحصائية الوزارة فإن الـ 6 تراخيص، منها 3 رخص لشركات رئيسية مقفلة تعمل في مجال الأسهم، وتملك وبيع وشراء العقارات والأراضي، ورخصة واحدة لأفرع الشركات المساهمة العامة التي تعمل في مجال البنوك، ورخصتان لأفرع الشركات المساهمة والمقفلة التي تعمل في مجال «مطعم، وملابس جاهزة، واكسسوارات.

وبلغ إجمالي عدد الرخص الرئيسية التي أصدرتها الوزارة لشركات الأشخاص خلال هذا الشهر 220 رخصة منها 167 رخصة لشركات ذات مسؤولية محدودة، و32 رخصة لشركات تضامنية و21 رخصة لشركات توصية بسيطة، وبلغ إجمالي أفرع الشركات الصادرة 180 رخصة.بلغ عدد التراخيص التجارية الفردية التي وافقت الوزارة على إصدارها خلال فبراير الماضي 460 ترخيصا في أنشطة اقتصادية مختلفة منها 56 ترخيصا في قطاع خدمات الأعمال التجارية، وبتصاعد ملحوظ قدر بنسبة 143٪ مقارنة مع فبراير 2014، و15 ترخيصا في قطاع خدمات الأعمال الحرفية، بارتفاع ملحوظ قدر بـ50٪ مقارنة مع فبراير 2014، و32 ترخيصا في قطاع الأثاث والأجهزة بارتفاع واضح قدر بـ45٪ مقارنة مع فبراير 2014، وترخيصان في قطاع الأمن والسلامة واللوازم الطبية، ولم يحدث أي تغيير مقارنة مع فبراير 2014، 15 ترخيصا في قطاع المنتجات الحيوانية والنباتية، بانخفاض 46٪ مقارنة مع فبراير 2014، و2 ترخيص في قطاع المهن الاستشارية والحرفية، بانخفاض 33٪ مقارنة مع فبراير 2014، و41 ترخيصا في قطاع المنسوجات والكماليات، بانخفاض 16٪ مقارنة بفبراير 2014.أما عن حجم التراخيص الصادرة حسب الأنشطة بقطاع التراخيص الفردية فقد تم تصنيف الـ460 ترخيصا خلال فبراير 2015 إلى أنشطة اقتصادية عديدة بلغت 13 تصنيفا، بجانب أنشطة أخرى تعذر تصنيفها لضآلة حجمها وكثرتها، أبرزها حظا كانت للتراخيص التجارية الفردية لنشاط توصيل الطلبات الاستهلاكية بنسبة 10٪ من جملة التراخيص، يليه نشاط استيراد وتصدير ووكيل بالعمولة بنسبة 8٪، تليهما التراخيص التجارية لأنشطة كل من «مطعم وايجار واستئجار الأراضي والعقارات، وبيع وشراء الأراضي والعقار» بنسبة 4٪ لكل منهم، تليها التراخيص التجارية لأنشطة كل من «الملابس الجاهزة والهواتف ومقاولات عامة للمباني وبقالة وخياطة ملابس سيدات» بنسبة 3٪ لكل منهم، تليها التراخيص التجارية لكل من «مأكولات خفيفة وحلاقة للرجال وصالون تجميل للسيدات» بنسبة 2٪ لكل منها، وباقي التراخيص لأنشطة أخرى تعذر تصنيفها بلغت نسبتها 49٪ من إجمالي التراخيص.أما عن حجم التراخيص الصادرة حسب التوزيع الجغرافي بالمحافظات فقد وزعت أعداد التراخيص خلال فبراير 2015 وهي 460 ترخيصا على العديد من المحافظات، تبوأت العاصمة المركز الأول بنسبة 38٪ من إجمالي التراخيص، تليها محافظتا حولي والأحمدي، حيث حصدتا المركز الثاني بنسبة 19٪ من إجمالي التراخيص لكل منهما.

اعداد التراخيص التجارية الفردية الصادرة حسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات خلال شهر فبراير 2015

م	القطاع الاقتصادي	العاصمة	حولي	الفروانية	الأحمدي	الجهراء	الإجمالي
1	الوجبات الغذائية	15	18	6	9	2	50
2	المنتجات الحيوانية والنباتية	2	6	1	5	1	15
3	المنسوجات والماليات	21	7	4	4	5	41
4	الأثاث والأجهزة	11	3	4	11	3	32
5	الإعلام والتسلية	4	2	ـ	2	ـ	8
6	الأمن والسلامة واللوازم الطبية	ـ	ـ	ـ	1	1	2
7	المعدات والآليات	7	ـ	2	ـ	ـ	9
8	مواد ومعدات البناء	4	1	ـ	5	ـ	10
9	المقاولات	9	7	7	5	2	30
10	خدمات الأعمال التجارية	17	5	19	9	6	56
11	التسويق والصيرفة والفنادق	48	17	17	15	8	105
12	المهن الاستشارية والحرفية	1	1	ـ	ـ	ـ	2
13	خدمات الأعمال الحرفية	5	1	6	2	1	15
14	الإصلاحات للأعمال الحرفية	10	1	ـ	10	9	30
15	الحرف البسيطة	19	17	9	8	2	55
	(1) الإجمالي فبراير 2015	173	86	75	86	40	460
	(2) الإجمالي فبراير 2014	138	77	77	59	51	402
	نسبة التغير (٪)	25	12	(3)	46	(22)	14

الوزارة أصدرت 460 ترخيصاً تجارياً فردياً

29 أبريل.. «الامتياز» تبدأ توزيع 5٪ نقداً

أفادت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (الامتياز) بأنه سيتم البدء بتوزيع الأرباح النقدية بواقع 5٪ للمساهمين المسجلين بتاريخ الجمعية العامة المنعقدة في 22ـ4ـ 2015 وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة ـ برج احمد، اعتبارا من الأربعاء 29ـ4ـ2015.

30 أبريل.. «وطنية م ب» تبدأ توزع 15٪

أعلنت شركة الصناعات الوطنية (وطنية م ب) أنه سيتم البدء بتوزيع الأرباح النقدية بواقع 15٪ للمساهمين المسجلين بتاريخ الجمعية العامة المنعقدة في 23ـ4ـ2015 وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة ـ برج احمد، اعتبارا من الخميس 30ـ4ـ2015.

إعلان

WATERFRONT REALESTATE

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة الواجهة المائية العقارية ش.م.ك (مقفلة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده في الساعة 11:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2015/5/19.بمجمع الوزارات – وزارة التجارة والصناعة – الدور الأول – قاعة (ب)، وذلك لمناقشة البنود التالية:

" جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية 2014/12/31 "

1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
2) سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
3) الموافقة على البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليها.
4) الموافقة لمجلس الإدارة على تعاملات واتمام المعاملات مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2014.
5) الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على مساهمي الشركة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2014.
6) الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
7) إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
8) تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التى ستنتهى فى 2015/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة سجل مساهمى الشركة المودع لدى الشركة الخليجية لحفظ الاوراق المالية الكائنة فى شارع مبارك الكبير – مقابل بنك الخليج الرئيسى – عمارة زيد الكاظمى – الدور الثالث – لاستلام بطاقات الدعوة، هاتف 22250600.

والله الموفق ،،،

22250600 الشركة الخليجية لحفظ الاوراق المالية رئيس مجلس الادارة

ASC
شركة الأنظمة الآلية
AUTOMATED SYSTEMS CO.
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

تذكير

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية واجتماع الجمعية العمومية غير العادية لشركة الأنظمة الآلية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

يسر مجلس إدارة شركة الأنظمة الآلية (ش. م. ك. مقفلة)، تذكير السادة المساهمين الكرام؛ لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية واجتماع الجمعية العمومية غير العادية لشركة الأنظمة الآلية، المزمع عقدهما يوم الأربعاء الموافق 06 مايو 2015، في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً، في المقر الرئيسي للخطوط الجوية الكويتية (الضجيج)؛ وذلك للنظر في جدول أعمال الجمعية العمومية العادية، وجدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية للشركة، للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31.

لذا، يرجى من السادة المساهمين الكرام؛ الراغبين في استلام دعوة الحضور والتوكيل وجدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية وجدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية؛ مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة، برج أحمد، شارع الخليج العربي.

مجلس إدارة شركة الأنظمة الآلية